

مقدمة هامة

وتشتمل على :

- تعريفات :
- منزلة الحديث من الدين وأهميته .
- محاربة السنة وأسبابها .
- وضع الأحاديث المكذوبة وأسبابه .
- جهود علماء المسلمين لحفظ الحديث .
- درجات الحديث .

oboi.kandi.com

(١) تعريفات

١ - السنة : هى أقوال النبي ﷺ وأفعاله وموافقته أو رفضه لعمل ما .
وهى المنهاج الذى لا غنى عنه لأى مسلم فى فهم أحكام الإسلام ،
والحديث أساس السنة .

٢ - علوم الحديث : وهى تشمل كل ما يتصل بدراسة الحديث
النبوى من تحقيق للأخبار والرجال وتحقيق للتواريخ والوقائع
ومعرفة لدرجات الحديث وما دخل على بعضه من وضع أو تحريف ،
وهو علم كبير يزيد عن ستين باباً .

٣ - مصطلح الحديث : يبحث فى تقسيم الخبر إلى صحيح وحسن
وضعيف وتقسيم كل هذه إلى أنواع ، ثم بيان الشروط المطلوبة
فى الراوى والمروى والعلل والشذوذ وكيفية السماع والضبط ،
وآفات المحدث وطالب الحديث .

٤ - الجرح والتعديل : أو علم ميزان الرجال . وهو علم يبحث فى
أحوال الرواة وأمانتهم ، وضبطهم وعدالتهم ، وغير ذلك من
كذب أو غفلة أو نسيان .

٥ - الحديث النبوى : وهو كل ما نقل إلينا صحيحاً من قول النبي
من محمد ﷺ .

٦ - الحديث القدسى : هو نوع من الحديث الذى قاله النبي ﷺ
مع إسناده له عن ربه عز وجل أى أن لفظه من كلام الرسول ،
ومعناه من عند الله بالإلهام . كقوله : « يقول الله عز وجل : يا عبادى ؛
إنى حرمت الظلم على نفسى وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا » .

- ٧ - فن الرواية : هو فن قبول الحديث وتبليغه للناس .
- ٨ - العنعنة : هي قول الراوى حدثنا فلان عن فلان عن فلان .
- ٩ - المتن : هو ألفاظ الحديث نفسها دون ما يحيط بها من مقدمات أو تعليقات .
- ١٠ - السند : هو سلسلة الرواة الذين جاء تبليغ الحديث عن طريقهم .
- ١١ - أخرجه : أى أثبته المحدث فى كتابه بإسناده .
- ١٢ - رواه : أى أورد الرواية ؛ سواء كانت بالتحديث أو بتسجيلها فى كتابه ؛ (إذن فالمخرّج هو راو أيضاً ؛ وليس كل راو مخرّجاً) .
- ١٣ - معلول : فيه علة تقدر فى ثبوته .
- ١٤ - التدايس : أن يروى الراوى عن آخر لم يلقه ؛ أو لقيه ولم يسمع منه بصيغة توهم السماع ، كقوله : « عن فلان » .
- ١٥ - تفرد به : لم يروه غيره .
- ١٦ - عزاه : نسبه .
- ١٧ - أظنه لا شىء (أو ليس بشىء) هو ضعيف أو شديد الضعف ولا يصح الاحتجاج به .
- ١٨ - رجاله رجال الصحيح : يعنى أن رواة هذا الحديث جاء ذكرهم فى صحيح البخارى أو صحيح مسلم مما يفيد الثقة بهم ؛ وإن كان الحديث لم يرد فى أحد الصحيحين .
- ١٩ - صحيح على شرط الشيخين : لقد التزم البخارى ومسلم شروطاً معينة لكل حديث يوردانه فى الصحيح ؛ فإذا جاء محدث بعدهما

بعديث لم يرد في صحيحهما وربما لم يقف عليه البخارى ولا مسلم . . . فهو يقول : « إننى التزمت شروط الشيخين ؛ ولذلك أحكم بصحة الحديث » .

٢٠- كتب الفوائد : هى كتب تجمع الأحاديث بأسانيدھا دون ترتيب ، والغرض منها حفظ هذه الأحاديث من الضياع مثل كتاب (الفوائد) لتمام الرازى .

٢١- الأجزاء الحديثية : هى رسائل تؤلف فى موضوع خاص ؛ يجمع فيه المؤلف كل حديث يتصل بهذا الموضوع مثل « جزء القراءة » و « جزء رفع اليدين » كلاهما للإمام البخارى . . . فقد ورد فيها ما لم يرد فى كتب السنن الأربعة فضلاً عن الصحيحين .

٢٢- حدثنا (ورمزها « ثنا ») : تقال فى الحديث الذى يسمعه الراوى من الشيخ مباشرة .

٢٣- أخبرنا (ورمزها « رن ») : تقال فيما كتب به إليه .

٢٤- أنبأنا (ورمزها « نا ») : تقال فيما كتب به إليه أيضاً .

٢٥- لم أقف عليه : لم أجد له إسناداً .

٢٦- مستور الحال : مجهول الحال . أى لا أعرف إن كان عدلاً أو مخرجاً العدالة .

٢٧- مروج : مردود ؛ وهو ضد الراجع .

٢٨- بيض له المؤلف : أى لم يعلق عليه . أو ترك بياضاً أمامه .



رموز كتب الحديث

الرمز	المدلول
خ	للإمام البخارى فى صحيحه
خد	للإمام البخارى فى كتاب الأدب
تخ	للإمام البخارى فى التاريخ الكبير
م	للإمام مسلم فى صحيحه
ق	للبخارى ومسلم ، أو متفق عليه أو رواه الشيخان
د	لأبى داود
ت	للترمذى
ن	للنسائى
هـ	لابن ماجه
حم	لأحمد بن حنبل
عم	لعبد الله بن أحمد بن حنبل فى مسنده
ك	للحاكم فى كتاب المستدرک
حب	لابن حبان فى صحيحه
طب	للطبرانى فى المعجم الكبير
طص	للطبرانى فى المعجم الصغير
طس	للطبرانى فى المعجم الأوسط
ش	لابن أبى شيبه
هب	للبيهقى فى كتاب شعب الإيمان
هق	للبيهقى فى السنن
عب	لعبد الرزاق فى الجامع

ع	لأبي يعلى في مسنده
قط	للدارقطنى في سننه
فر	للديلمى في مسند الفردوس
حل	لأبي نعيم في الحلية
خط	للخطيب في التاريخ
عد	لابن عدى في الكامل
عق	للعقيلي في كتاب الضعفاء
ص	لسعيد بن منصور في سننه



(ب) الحديث النبوي وأهميته

لا تخفى مكانة السنة النبوية في التشريع الإسلامي وأثرها في الفقه الإسلامي ، منذ عصر النبي ﷺ والصحابة إلى اليوم ، مما جعل الفقه الإسلامي ثروة تشريعية لا مثيل لها لدى الأمم جميعها في الماضي والحاضر . هذا التشريع العظيم هو الذي بهر أنظار علماء القانون والفقه في جميع أنحاء العالم ؛ ولا شك أن السنة المطهرة هي ثانية المصادر بعد القرآن الكريم وأوسعها فروعاً وأرحبها صدراً ، إذ كان كتاب الله الكريم متضمناً القواعد العامة في التشريع والأحكام الكلية في الغالب مما جعله خالداً خلود الحق . بيد أن السنة عُنيت بشرح هذه القواعد وتفريع الجزئيات على الكليات ؛ ولا يمكن الاستغناء عنها ، فهي التفسير العملي لقول المسلم : (أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ) وقد حدد القرآن مكانة السنة وصاحبها بقوله تعالى «وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ» (١) وقوله تعالى : «وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ، وَاتَّقُوا اللَّهَ» (٢)

وأكد أمانة الرسول فيما ينقل عن ربه واستحالة حيدته عن ذلك بقوله تعالى : « وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ * لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ * ثُمَّ لَقَطْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ * فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ » (٣) .

ونحن في عصر اضطربت فيه النظم العالمية ؛ وعجزت عن إيجاد السلام والرخاء لشعوب العالم . من حيث جاءت عقيدتنا برسالة السلام وما فيها من سماحة وتلبية لحاجات الناس والعصور .

فالذى ينكر الحديث النبوى الصحيح ينكر القرآن الكريم .
والذى لا يشهد بأن السنة الصحيحة من الله لم يشهد بأن محمداً رسول الله .
والذى يظن أنه يستطيع أن يكتفى بالقرآن عن السنة مستكبر أو
منحرف ، لأن الصحابة وهم أقرب الناس عهداً برسول الله وأشدهم
له حباً.. وهم الذين «رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ» (١) ؛ كانوا يلتصقون
السنة ويحتكمون إليها في حياتهم اليومية . وقد دعانا الله تعالى إلى الأخذ
عن الرسول وأكد عليه بقوله : « قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي
يُحِبِّبْكُمْ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ، وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ » (٢) .

إذن فن واجب المسلم التعرف على السنة الصحيحة .
وعندها يسهل الأخذ بما صح منها ؛ ورفض ما زيف عليها .



(ج) محاربة السنة

ومنذ قام الإسلام بالدعوة إلى الهدى ودين الحق قام أعداؤه بمحاربتته ،
ولكن لم يستطع أشد الناس دهاء وأكثرهم مكرأ وعمداء أن يقنع المسلمين
بالانقطاع عن سنة نبيهم ﷺ ؛ لأن الدين يؤخذ دائماً عن رسول
الديانة - قوله وفعله وإقراره - فلجأوا إلى أسلوب آخر ، هو التشكيك
في الحديث الشريف وإثارة الغبار حول الرواة والناقلين عنهم ؛ والطعن في
أمانتهم وصدقهم ؛ والتوسع في تدمير هذا التراث الهائل ؛ بفنون ظاهرها
البحث العلمى وباطنها الإفساد والتخريب . وعلى هذا الغرض التقى أعداء

(٢) آل عمران : ٣١ .

(١) المائدة : ١١٩ .

الإسلام قديماً من اليهود والزندقة والموالى وغيرهم في عصور الحضارة الإسلامية الزاهرة ، مع أعداء اليوم من المستشرقين ، وهم يهود أو مسيحيون استعماريون ومن لف لف لفهم من تلاميذهم المفتونين بالحضارة الغربية ، فهي سلسلة متتابعة من الجهود لم تنقطع منذ أربعة عشر قرناً ، وستظل قائمة ما دام للحق أعداء يعشى أبصارهم ضوءه الباهر .

والذين ينخدعون بهم من المسلمين ويسيروا في مهاجمة السنة لا يوقعهم في الفخ الذي نصبه هؤلاء إلا أحد أربعة أمور :

١ - إما جهلهم بحقائق التراث الإسلامي وعدم اطلاعهم عليه من ينابيعه الصافية ، وقد ساعدت على ذلك مناهج التعليم التي بعدت بالناشئة عن هذه المصادر .

٢ - وإما انخداعهم بما يسهونه الأسلوب العلمي الذي يدعيه أولئك الخصوم .

٣ - وإما رغبتهم في الشهرة والتظاهر بالتححرر الفكري «وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تُكذِّبُونَ» (١)

٤ - وإما وقوعهم تحت تأثير « أهواء » و « انحرافات » فكرية لا يجدون مجالاً للتعبير عنها إلا بالتستر وراء أولئك المستشرقين والكتابين . على أن « التشيع » وحده كان مدرسة فكرية قائمة بذاتها نشأت منذ قامت الفتنة بين علي ومعاوية - رضی الله عنهما - فقد أثمرت حركة التشيع طائفة من الغلاة -الذين حذر منهم الخليفة الرابع علي بن أبي طالب (٢) - وجعلوا يثيرون الغبار بطريقة غير مباشرة حول صحة الكثير من الأحاديث

(١) الواقعة : ٨٢ .

(٢) من ذلك قوله رضي الله عنه : هلك في محب غال ، ومبغض قال .

النبوية ، ويتسللون تحت ستار المحبة لآل البيت إلى دس مجموعة من الأقوال نسبوها للرسول الكريم أو لبعض أعضائه ، خدمة لأهداف سياسية لا مجال للخوض فيها الآن ، وهذا ما زاد من يقظة أهل السنة والجماعة - وهم يمثلون أربعة أخماس المسلمين - في اتخاذ جميع الوسائل لصيانة السنة النبوية الشريفة والمحافظة على أحاديث الرسول ﷺ بصورة رائعة ، وأساليب علمية خالصة ، لم تعرف في الضبط والدقة تدوين العلوم والمعارف طريقة تشابهها ، وسنطالعك على نماذج منها في نهاية هذا البحث إن شاء الله .



(د) وضع الحديث وأسبابه

إن الخلافات السياسية التي ذرّ قرنهما بين المسلمين في أواخر خلافة عثمان وفي خلافة علي رضي الله عنهما كانت سبباً مباشراً في وضع الحديث ، وقد قدمنا قول من قال : إن أول من تجرأ على ذلك ، هم غلاة الشيعة ؛ فيكون العراق أول بيئة نشأ فيها الوضع ، وقد أشار إلى هذا أئمة الحديث حيث كان الزهري يقول : « يخرج الحديث من عندنا شبراً فيرجع إلينا ذراعاً » وكان الإمام مالك يسمي العراق : (دار الضرب) أي تضرب فيها الأحاديث وتخرج إلى الناس كما تضرب الدراهم الزائفة وتخرج للتعامل . وإذا كان السبب المباشر في وضع الحديث الخلافات السياسية، فلا شك أنه حدثت بعد ذلك أسباب أخرى كان لها أثر في اتساع دائرة الأحاديث الموضوعة . ونستطيع أن نجمل فيما يلي معظم الأسباب التي أدت إلى الوضع في الحديث موجزين بذلك ما استطعنا :

(٢- مختار الحسن والصحيح)

أولاً - الخلافات السياسية :

فقد انغمست الفرق السياسية في حمأة الكذب على رسول الله ﷺ كثرة وقلة ، فالرافضة أكثر هذه الفرق كذباً . سئل مالك عن الرافضة فقال : لا تكلمهم ولا ترو عنهم فإنهم يكذبون . . ويقول شريك ابن عبد الله القاضي ، وقد كان معروفاً بالتشيع مع الاعتدال فيه : « أحمل عن كل ما لقيت إلا الرافضة ؛ فإنهم يضعون الحديث ويتخذونه ديناً » .

ثانياً - الزندقة :

ونعني بها هنا كراهية الإسلام ديناً ودولة ، فقد اكتسحت دولة الإسلام عروشاً وإمارات وزعامات كانت قائمة على تضليل الشعوب في عقائدها وإذلالها في كرامتها وتسخيرها للأهواء والمغانم الخسيسة ، وقذفها في أتون الحروب التي كانت تثيرها رغبات الفتح والتوسع في نفوس الملوك والقواد ، ورأى الناس في ظلال الإسلام كرامة للفرد ، واحتراماً للعقيدة وتحريراً للعقل وقضاء على الأوهام والأضاليل والشعوذة والتدجيل فأقبلوا عليه يدخلون فيه أفواجا ؛ لقد كانت قوة الإسلام السياسية والعسكرية غالبية قاضية لم تبق لدى أولئك الزعماء والأمراء والقواد أملاً ما في استعادة سلطانهم الزائل ومجدهم المنهار ، فلم يجدوا أمامهم مجالاً للانتقام من الإسلام إلا إفساد عقائده ، وتشويه محاسنه ، وتفريق صفوف أتباعه وجنوده .

ثالثاً - العصبية للجنس والقبيلة واللغة والبلد والإمام :

كما وضع الشعوبيون حديث : « إن الله إذا غضب أنزل الوحي بالعربية ، وإذا رضى أنزل الوحي بالفارسية » فقابلهم جهلة العرب بالمثل

فقالوا : « إن الله إذا غضب أنزل الوحي بالفارسية وإذا رضى أنزل الوحي بالعربية » وكما وضع المتعصبون لأبي حنيفة حديث « سيكون رجلٌ في أمّتي يُقالُ له : أبو حنيفة النعمانُ هو سراجُ أمّتي » ووضع المتعصبون لبعض المذاهب : « سيكونُ في أمّتي رجلٌ يُقالُ لهُ محمدُ بنُ إدريسٍ هو أضرُّ على أمّتي من إبليس » (١) .

ومثل ذلك يقال في الأحاديث الموضوعة في فضائل بعض البلدان والقبائل والأزمنة ؛ وقد بينها العلماء وميزوها من الأحاديث الصحيحة في هذا الموضوع .

رابعاً - القصص والوعظ :

فقد تولى مهمة الوعظ في بعض الأزمنة والأماكن قصاص لا يخافون الله ، ولا يهمهم إلا أن يبكي الناس في مجالسهم ، وأن يتواجدوا وأن يعجبوا بما يقولون . فكانوا يضعون القصص المكذوبة وينسبونها إلى النبي ﷺ . ولبعضهم جرأة على الكذب ووقاحة فيه ، فقد صلى أحمد ابن حنبل ويحيى بن معين في مسجد الرصافة فقام بين أيديهم قاص فقال : حدثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين عن عبد الرزاق عن قتادة عن أنس أن رسول الله ﷺ قال : « من قال لا إله إلا الله خلق الله من كل كلمة طيراً منقاره من ذهب وريشهُ من مرجانٍ » واستمر يذكر فيه ما يملأ عشرين ورقة ؛ فجعل أحمد ينظر إلى يحيى ويحيى ينظر إلى أحمد ، وكل منهما يقول لصاحبه : أنت حدثت بهذا ؟ فيقول :

(١) انظر تحقيق القول في وضع هذا الحديث وواضعه ، ومن روج له من المتعصبين في كتاب « التنكيل بما في تأنيب زاهد الكوثري من الأباطيل » (١ : ١٩ - ٢١ ، ٤٤٦ - ٤٤٨) تأليف العلامة عبد الرحمن المعلمي اليماني ، وتحقيق الألباني .

لا . . فلما انتهى أشار له يحيى وقال : من حدثك بهذا ؟ قال: أحمد ابن حنبل ويحيى بن معين . قال :أنا يحيى ولم أحدثك بهذا. قال الرجل : ما أشد حماقتك.. أما في الدنيا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين غير كما؟ وقد ساعد جهل العامة وغفلة الحكام عن انتشار هذا الباطل ، فقد كانت الجماهير تتأثر بهم ، وتنقاد لهم ، وتنقل آثارهم ، أكثر من انقيادها لأهل الحق ، بل ربما ثاروا على أهل الحق وعاقبوهم انتصاراً لهؤلاء .

خامساً - الخلافات الفقهية والكلامية :

فقد نزع الجهال والفسقة من أتباع المذاهب الفقهية والكلامية إلى تأييد مذاهبهم بأحاديث مكدوبة ، من ذلك قولهم : « مَنْ رَفَعَ يَدَيْهِ فِي الصَّلَاةِ فَلَا صَلَاةَ لَهُ » وقولهم : « أَمْنَى جَبْرِيلُ عِنْدَ الْكَعْبَةِ فَجَهَرَ بِـ « بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ » . . إلى آخر ذلك مما لا أصل له - والنحز دائماً يجر صاحبه إلى الانتصار لرأيه ولو بالباطل .

سادساً - الجهل بالدين مع الرغبة في الخير :

وهذا ما فعله كثير من الزهاد والعباد والصالحين ، فقد كانوا يحتسبون وضعهم للأحاديث في الترغيب والترهيب ، ظناً منهم أنهم يتقربون إلى الله ويخدمون الإسلام ، ولما أنكر العلماء عليهم ذلك وذكروهم بقول الرسول : « مَنْ كَذَبَ عَلَى مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » قال بعضهم : « نحن نكذب له ^{بِاللَّهِ} ولا نكذب عليه » - وواضح أنه تهب سخيف ؛ دفع إليه الجهل بالدين وغلبة الهوى والغفلة . . . ومن هؤلاء غلام خليل وقد كان زاهداً منقطعاً إلى العبادة ؛ محبوباً من العامة ، وقد أغلقت

بغداد كلها أسواقها يوم وفاته - مع أنه وضع الكثير من أحاديث ترقيق القلوب واعترف بذلك قائلاً : « وضعناها لترقق قلوب العامة » ومنهم نوح ابن أبي مريم الذي وضع أحاديث لا أصل لها في فضائل سور القرآن سورة سورة ، واعترف بذلك .

سابعاً - التقرب للملوك والأمراء بما يوافق هواهم :

ومن أمثلة ذلك ما فعله غياث بن إبراهيم إذ دخل على المهدي وهو يلعب بالحمام فروى له الحديث المشهور : « لا سَبَقَ إلا في خف ، أو نصلٍ أو حافرٍ » فزاد فيه « أو جناحٍ » إرضاء للمهدي ، فمنحه المهدي عشرة آلاف درهم ، ولكنه قال بعد أن ولى : « أشهد أن قفاك قفا كذابٍ » .
وأمر بذيح الحمام .

وهناك أسباب أخرى للوضع كالرغبة في الإتيان بغريب الحديث من متن وإسناد ، والانتصار للفتيا ، والانتقام من فئة معينة ؛ والترويج لنوع من الأطعمة أو الطيب أو الثياب ، وقد توسع العلماء في ذكرها وحصروها .



ونتيجة لما ذكرناه من بواعث الوضع ، نذكر فيما يلي أشهر أصناف
الوضاعين هم :

- ١ - الزنادقة الخارجون على الدين .
- ٢ - أرباب الأهواء والبدع والخرافات .
- ٣ - الشعوبيون والمتعصبون للجنس والبلد .
- ٤ - المتعصبون للأئمة والمذاهب المختلفة .
- ٥ - القصاص والوعاظ المرتزقون .
- ٦ - الزهاد والمغفلون من الصالحين .

٧ - المتماقون للملوك والحكام .

٨ - المناقون المنتحلون للعلم عن غير حقيقة .

ولا ينبغي لنا أن ندهش لحصول ذلك في تاريخ الإسلام . . . فهو أمر يتمشى مع طبائع البشر وضعف النفوس . . . ولعله يقابل في أيامنا هذه ما نراه من فعل كثير من الصحفيين والمذيعين الذين يكذب أحدهم الكذبة فتبلغ المشرق والمغرب ويصدقها الناس ، ويحلفون عليها ، والذين قالوها يعلمون أنهم كانوا كاذبين .

هكذا أهل الدنيا منذ خلقهم الله . منهم الصالحون ومنهم دون ذلك .



(٥) جهود علماء المسلمين لحفظ الحديث

لا مرأى في أن الجهد الذى بذله علماء الإسلام منذ عهد الصحابة إلى أن تم تدوين السنة - يعتبر جهداً رائعاً لا مزيد عليه (١) .

وإن الطرق التى سلكوها هى أقوم الطرق العلمية للنقد والتمحيص ، حتى إننا لنستطيع الجزم ، بأنهم أول من وضع أصول البحث العلمى الدقيق للأخبار والمرويات للأمم الأرض أجمعين .

وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء .

وإليك بيان الخطوات التى سلكوها حتى أنقذوا السنة من الكيد ونظفوها مما أريد إلحاقه بها من أحوال :

(١) انظر كتاب « السنة » للشيخ الدكتور مصطفى السباعى رحمه الله . فإنه جامع في بيان ذلك ، وقد استفدت منه كثيراً في هذه المقدمة .

أولاً - إسناد الحديث :

لم يكن صحابه رسول الله ﷺ بعد وفاته يشك بعضهم في بعض، ولم يكن التابعون يتوقفون عن قبول أى حديث يرويه صحابي عن رسول الله ، حتى وقعت الفتنة ، وقام اليهودى الخاسر « عبد الله بن سبأ » بدعوته الآئمة التى بناها على فكرة التشيع الغالى القائل بألوهية على رضى الله عنه ، وأخذ الدس على السنة يربو عصرأ بعد عصر ، عندئذ بدأ العلماء من الصحابة والتابعين يتحرون في نقل الأحاديث ولا يقباون منها إلا ما عرفوا طريقه ورواته ، واطمأنوا إلى ثقتهم وعدالتهم . يقول ابن سيرين فيما يرويه عنه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه : « لم يكونوا يسألون عن الاسناد ، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم . فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم ، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم » .

ثانياً - التوثق من الأحاديث :

وذلك بالرجوع إلى الصحابة والتابعين ، وأئمة هذا الفن ، فلقد كان من عناية الله بسنة نبيه ، أن مد في أعمار عدد من أقطاب الصحابة وفقهائهم ، ليكونوا مرجعاً يهتدى الناس بدينهم ، فلما وقع الكذب لجأ الناس إلى هؤلاء الصحابة يسألونهم ما عندهم أولاً ، ويستفتونهم فيما يسمعون من أحاديث وآثار .

ثالثاً - نقد الرواة وبيان حالهم من صدق أو كذب :

وهذا باب عظيم وصل منه العلماء إلى الصحيح من المكذوب ، والقوى من الضعيف ، وقد أبلوا فيه بلاء حسناً ، وتتبعوا الرواة ودرسوا حياتهم وتاريخهم وسيرتهم ، وما خفى من أمرهم وما ظهر ، ولم تأخذهم في الله

لومة لائم ، ولا منعهم عن تجريح الرواة ولا التشهير بهم تورع ولا حرج ؛ قيل ليحيى بن سعيد القطان : « أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله يوم القيامة ؟ فقال : لأن يكون هؤلاء خصمى أحب إلى من أن يكون خصمى رسول الله ﷺ يقول : « لِمَ لم تَذُبْ الكذبَ عَنْ حديثي » ؟ .

وقد وضعوا لذلك قواعد ساروا عليها فيمن يؤخذ منه ومن لا يؤخذ ، ومن يكتب عنه ومن لا يكتب . . . ومن أصناف المتركين الذين لا يؤخذ حديثهم :

١ - الكذابون على رسول الله ﷺ : وقد أجمع أهل العلم على أنه لا يؤخذ حديث من كذب على النبي ﷺ ، كما أجمعوا على أنه من أكبر الكبائر .

٢ - الكذابون في أحاديثهم العامة : ولو لم يكذبوا على رسول الله ﷺ . وقد اتفقوا على أن من عرف عنه الكذب ولو مرة واحدة ترك حديثه ، قال مالك رحمه الله : « لا يؤخذ العلم عن أربعة : رجل معلى بالسفة وإن كان أروى الناس : ورجل يكذب في أحاديث الناس ؛ وإن كنت لا أتهمه أن يكذب على رسول الله ﷺ ، وصاحب هوى يدعو الناس إلى هواه ؛ وشيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث به » .

٣ - أصحاب البدع والأهواء : وكذلك اتفقوا على أنه لا يقبل حديث صاحب البدعة إذا كفر ببدعته ، وكذا إذا استحل الكذب وإن لم يكفر ببدعته .

٤ - الزنادقة والفساق والمغفلون : الذين لا يفهمون ما يحدثون ،

وكل من لا تتوفر فيهم صفات الضبط والعدالة والفهم ، قال الحافظ ابن كثير : « المقبول » الثقة الضابط لما يرويه ، وهو المسلم العاقل البالغ سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة ، وأن يكون مع ذلك متيقظاً غير مغفل ، حافظاً إن حدث من حفظه ، فاهماً إن حدث عن المعنى ، فإن اختل شرط مما ذكرناه ردت روايته .

والرواة الذين يتوقف في قبول روايتهم أصناف ، من أهمهم :

- ١ - من اختلف في تجريجه وتعديله .
- ٢ - من كثر خطؤه وخالف الأئمة الثقة في مروياتهم .
- ٣ - من كثر نسيانه .
- ٤ - من اختلط في آخر عمره .
- ٥ - من ساء حفظه وضعفت ذاكرته .

رابعاً - وضع قواعد عامة لتقسيم الحديث وتمييزه :

وذلك أنهم قسموا الحديث إلى ثلاثة أقسام : صحيح - وحسن - وضعيف : وسيأتي تفصيل ذلك في باب درجات الحديث من هذه المقدمة .
علامات الوضع في السند :

وهي كثيرة من أهمها :

- ١ - أن يكون راويه كذاباً معروفاً بالكذب ، ولا يرويه ثقة غيره .
- وقد عنوا بمعرفة الكذابين وتواريخهم ، وتتبعوا ما كذبوا فيه بحيث لم يفلت منهم أحد .

٢ - أن يعترف واضعه بالوضع كما اعترف أبو عصمة نوح ابن أبي مريم بوضع أحاديث فضائل السور (١) .

٣ - أن يروى الراوى عن شيخ لم يثبت لقياه له ؛ أو ولد بعد وفاته ؛ أو لم يدخل المكان الذى ادعى سماعه فيه ؛ كما ادعى مأمون ابن أحمد السهروردي أنه سمع من هشام بن عمار ؛ فسأله الحافظ ابن حبان : متى دخلت الشام ؟ قال : سنة خمسين ومائتين . قال ابن حبان : فإن هشاماً الذى تروى عنه مات سنة خمس وأربعين ومائتين .

٤ - وقد يستفاد الوضع من حال الراوى وبواعثه النفسية مثل حديث « الهريسة تشد الظهر » فإن واضعه محمد بن الحجاج النخعي كان يبيع الهريسة ويريد أن يروج لها .
علامات الوضع في المتن :

أما علامات الوضع في المتن فهي كثيرة أهمها :

١ - ركافة اللفظ : بحيث يدرك العليم بأسرار البيان العربى أن مثل هذا اللفظ ركيك لا يصدر عن فصيح ولا بليغ فكيف بسيد الفصحاء عليه السلام .

٢ - فساد المعنى : بأن يكون الحديث مخالفاً لبديهيات العقول من غير أن يمكن تأويله مثل : « إن سفينة نوح طافت بالبيت سبعة وصلت عند المقام ركعتين » أو أن يكون مخالفاً للقواعد العامة في الحكم والأخلاق مثل : « جور الترك ولا عدل العرب » أو داعياً إلى الشهوة

(١) وما يؤسف له أن بعض التفسيرات تشمل على هذه الأحاديث الموضوعية ، وسكت مؤلفها عن بيان ذلك .

والمفسدة مثل: «التَّظَرُّ إِلَى الْوَجْهِ الْحَسَنُ يَجْعَلِي الْبَصَرَ» أو مخالفاً للحسن والمشاهدة مثل: «لا يُؤَلِّدُ بَعْدَ الْمِائَةِ مَوْلُودٌ، اللَّهُ فِيهِ حَاجَةٌ» أو مخالفاً لقواعد الطب المتفق عليها مثل: «الباذنجان شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ» أو مخالفاً لما يوجبُه العقل لله من تنزيهه وكمال ؛ نحو: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْفَرَسَ فَأَجْرَاهَا فَعَرِقَتْ فَمَخَلَّتْ نَفْسَهُ مِنْهَا» أو يكون مخالفاً لقطعيات التاريخ أو سنة الله في الكون والإنسان مثل حديث «عوج بن عنق»، وأن طوله ثلاثة آلاف ذراع ، وأن نوحاً لما خوّفه بالغرق قال : احملني على قصعتك هذه (يعنى السفينة) وإن الطوفان لم يصل إلى كعبه وإنه كان يدخل يده في البحر فيلتقط السمكة من قاعه ويشويها قرب الشمس ! ومن ذلك حديث «رتق الهندي» وأنه عاش ستمائة سنة وأدرك النبي ﷺ . أو أن يكون مشتتاً على سخافات وساجات يضان عنها العقل مثل : «الديكُ الأَبْيَضُ حَبِيبِي وَحَبِيبُ حَبِيبِي جَبْرِيلَ» ومثل : «اتَّخَذُوا الْحَمَامَ الْمَقَاصِيصَ فَإِنَّهَا تَلْهَى الْجَنِّ عَنْ صَبِيَانِكُمْ» وهكذا كل ما يرده العقل بدهاة فهو باطل مردود قال ابن الجوزي: ما أحسن قول القائل : «كل حديث رأيتُه تخالفه العقول وتناقضه الأصول وتباينه النقول فاعلم أنه موضوع» وقال في المحصول : «كل خبر أوهم باطلاً ولم يقبل التأويل فمكذوب» (١) .

٣ - مخالفته لصريح القرآن : بحيث لا يقبل التأويل مثل :
«وَلَدُ الزَّانَا لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَى سَبْعَةِ أَبْنَاءٍ» فإنه مخالف لقوله تعالى :
« وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى » (٢) بل هو مأخوذ من التوراة ففيها

(١) وذلك فيما عدا المعجزات وهي خوارق العادات - معروفة ومحدودة .

(٢) الأنعام : ١٦٤ . الإسراء : ١٥ . فاطر : ١٨ . الزمر : ٧ .

ما يشبه ذلك ، ومثل ذلك أن يكون مخالفاً لصريح السنة المتواترة مثل «إِذَا حَدَّثْتُمْ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُوَافِقُ الْحَقَّ فَخُذُوا بِهِ حَدَّثْتُمْ أَوْ لَمْ أَحَدِّثْ» فإنه مخالف للحديث المتواتر «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». أو يكون مخالفاً للقواعد العامة المأخوذة من القرآن والسنة مثل «مَنْ وُلِدَ لَهُ وَكَذُفٌ فَسَمَاهُ مُحَمَّدًا كَانَ هُوَ وَمَوْلُوهُ فِي الْجَنَّةِ» ومثل «آلَيْتُ عَلَيَّ نَفْسِي أَنْ لَا أُدْخَلَ النَّارَ مَنْ أَسْمَاهُ مُحَمَّدًا أَوْ أَحْمَدَ» فإن هذا مخالف للمحكوم المقطوع به من أحكام القرآن والسنة من أن النجاة بالأعمال الصالحة لا بالأسماء والألقاب ، أو أن يكون مخالفاً للإجماع مثل : «مَنْ قَصَى صَلَوَاتٍ مِنَ الْفَرَاغِ فِي آخِرِ جُمُعَةٍ مِنْ رَمَضَانَ كَانَ ذَلِكَ جَابِرًا لِكُلِّ صَلَاةٍ فَاتَتْهُ فِي عُمُرِهِ إِلَى سَبْعِينَ سَنَةً» . فإن هذا مخالف لما أجمع عليه الفقهاء من أن الفائتة لا يقوم مقامها شيء من العبادات.

٤ - مخالفته لحقائق التاريخ المعروفة في عصر النبي ﷺ ، مثل حديث : «إِنَّ النَّبِيَّ وَضَعَ الْجِزْيَةَ عَلَى أَهْلِ خَيْبَرَ وَرَفَعَ عَنْهُمْ الْكَلَةَ وَالسُّخْرَةَ بِشَهَادَةِ سَعْدِ بْنِ مَعَاذٍ وَمَعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سَفْيَانَ» مع أن الثابت في التاريخ أن الجزية لم تكن معروفة ولا مشروعة في عام خيبر ، وإنما نزلت آية الجزية بعد عام تبوك ، وأن سعد بن معاذ توفي قبل ذلك في غزوة الخندق وأن معاوية إنما أسلم زمن الفتح ، فحقائق التاريخ ترد هذا الحديث وتحكم عليه بالوضع، ومن أمثلة ذلك حديث أنس : «دَخَلْتُ الْحَمَّامَ فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ جَالِسًا وَعَلَيْهِ وَثْرٌ فَهَمَمْتُ أَنْ أَكَلَّمَهُ فَقَالَ : يَا أَنَسُ إِنَّمَا حَرَمْتُ دُخُولَ الْحَمَّامِ بِغَيْرِ مِثْرٍ مِنْ أَجْلِ هَذَا» مع أن الثابت تاريخياً أن الرسول لم يدخل حماماً قط ، إذ لم تكن الحمامات معروفة في الحجاز في عصره .

٥ - موافقة الحديث للمذهب الراوى : إذا كان الراوى متعصباً مغالياً فى تعصبه كأن يروى رافضياً حديثاً فى فضائل أهل البيت أو مرجىء، حديثاً فى الإرجاء كالذى رواه حبة بن جوين قال : سمعت علياً رضى الله عنه قال : « عَبَدْتُ اللَّهَ مَعَ رَسُولِهِ قَبْلَ أَنْ يَعْبُدَهُ أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ خَمْسَ سِنِينَ أَوْ سَبْعَ سِنِينَ » . قال ابن حبان : كان حبة غالياً فى التشيع واهياً فى الحديث .

٦ - أن يتضمن الحديث أمراً من شأنه أن تتوفر الدواعى على نقله لأنه وقع بمشهد عظيم ثم لا يشتهر ، ولا يرويه إلا واحد ، وهذا حكم أهل السنة على حديث « غدير خم » بالوضع والكذب ، قال العلماء : إن من أمارات الوضع فى هذا الحديث أن يصرح بوقوعه على مشهد من الصحابة جميعاً ثم يحدث بعد ذلك أن يتفقوا جميعاً على كتابته ؛ حين استخلاف أبى بكر رضى الله عنه ومثل هذا بعيد ومستحيل فى العادة والواقع ، فانفراد الرافضة بنقل هذا الحديث دون جماهير المسلمين دليل على كذبهم فيه . قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « ومن هذا الباب نقل النص على خلافة عليّ فإننا نعلم أنه كذب من طرق كثيرة ، فإن هذا النص لم يبلغه أحد بإسناد صحيح فضلاً عن أن يكون متواتراً ولا نقل أن أحداً ذكره على جهة الخفاء مع تنازع الناس من الخلافة وتشاورهم فيها يوم السقيفة ، وحين موت عمر وحين جعل الأمر شورى بينهم فى ستة ، ثم قتل عثمان واختلف الناس على عليّ فمن المعلوم أن مثل هذا النص لو كان كما تقوله الرافضة من أنه نص على عليّ ، نصاً جلياً قاطعاً للعدو وعلمه المسلمون ، لكان من المعلوم بالضرورة أنه لا بد أن ينقله الناس نقل مثله وأنه لا بد أن يذكره كثير من الناس

بل أكثرهم في مثل هذه المواطن التي تتوافر المهم على ذكره فيها غاية التوفر ، فانتفاء ما يعلم أنه لازم يقتضى انتفاء ما يعلم أنه ملزوم .

٧ - اشمال الحديث على إفراط في الثواب العظيم على الفعل الصغير والمبالغة بالوعيد الشديد على الأمر الحقيق ، وقد أكثر القصاص من مثل هذا النوع ترفيقاً لقلوب الناس وإثارة لاجتهادهم مثل « مَنْ صَلَّى الضُّحَى كَذَا وَكَذَا رَكْعَةً أُعْطِيَ ثَوَابَ سَبْعِينَ نَبِيًّا » . ومثل « مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ خَلَقَ اللَّهُ لَهُ طَائِرًا لَهُ سَبْعُونَ أَلْفَ لِسَانٍ لِكُلِّ لِسَانٍ سَبْعُونَ أَلْفَ لُغَةٍ يَسْتَغْفِرُونَ لَهُ » .

هذه هي أهم القواعد التي وضعها العلماء لنقد الحديث ومعرفة صحيحه من موضوعه ، ومنه نرى أنهم لم يقتصروا في جهدهم على نقد السند فقط أو يوجهوا جل عنايتهم إليه دون المتن كما سيأتي في زعم بعض المستشرقين ومشايخهم ، بل كان نقدهم منصباً على السند وال متن على السواء، ولتد رأيت كيف جعلوا أمارات الوضع، أربعاً منها في السند، وسبعاً منها في المتن ولم يكتفوا بهذا، بل جعلوا للذوق الفني مجالاً في نقد الأحاديث وردها أو قبولها ؛ فكثيراً ما ردوا أحاديث لمجرد سماعهم لها لأن ملكتهم الفنية لم تستغها ولم تقبلها ، ومن هذا كثيراً ما يقولون : « هذا الحديث عليه ظلمة ، أو متنه مظلم ، أو ينكره القلب » .

نمار هذه الجهود :

قال الدكتور مصطفى السباعي رحمه الله في كتابه « السنة » (ص ١٢١ طبع القاهرة) ما ملخصه :

بتلك الجهود الموفقة التي سردناها عليك بإيجاز استقام أمر الشريعة بتوطيد دعائم السنة التي هي ثاني مصادرها التشريعية ، واطمأن المسلمون

إلى حديث نبيهم فأقصى عنه كل دخيل ، وميزوا بين الصحيح والحسن والضعيف ، وصان الله شرعه من عبث المفسدين ، ودس الدسائس ، وتآمر الزنادقة والشعوبيين وقطف المسلمون ثمار هذه النهضة الجبارة المباركة التي كان من أبرزها ما يلي :

أولاً - تدوين السنة :

قدمنا أن السنة لم تدون رسمياً في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كما دُون القرآن ؛ إنما كانت محفوظة في الصدور نقلها صحابة الرسول إلى من بعدهم من التابعين مشافهة وتلقيناً ، وإن كان عصر النبي لم يدخل من تدوين بعض الحديث كما قدمناه لك في بحث كتابة السنة ، ولقد انقضى عصر الصحابة ولم تدون فيه السنة إلا قليلاً . إنما كانت تتناقلها الألسن ، نعم . . لقد فكر عمر رضي الله عنه بتدوين السنة ولكنه عدل عن ذلك . فقد أخرج البيهقي في المدخل عن عروة بن الزبير أن عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنن فاستشار في ذلك أصحاب رسول الله ﷺ فأشاروا عليه أن يكتبها . فطلق عمر يستخير الله فيها شهراً ثم أصبح يوماً وقد عزم الله له فقال : « إني كنت أردت أن أكتب السنن وإني ذكرت قوماً كانوا قبلكم كتبوا كتباً فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله وإني - والله - لا ألبس كتاب الله بشيء أبداً » .

ثانياً - علم مصطلح الحديث :

ومن ثمار هذه الحركة المباركة أن دونت القواعد التي وضعها العلماء أثناء حركتهم لمقاومة الوضع ، والتي قسموا فيها الحديث إلى ما ذكرناه من أقسام ثلاثة وما يتعلق بها ، وبذلك نشأ عندنا علم مصطلح الحديث

الذى يضع القواعد العلمية لتصحيح الأخبار وهي أصح ما عرف في التاريخ من قواعد علمية بالرواية والأخبار ؛ بل كان علماؤنا رحمهم الله هم أول من وضع هذه القواعد على أساس علمي لا مجال بعده للحيلة والتثبت . وقد نهجَ على نهج علماء الحديث علماء السلف في الميادين العلمية الأخرى ، كالتاريخ والفقه والتفسير واللغة والأدب وغيرها فكانت المؤلفات العلمية في العصور الأولى مسندة بالسند المتصل إلى قائلها في كل مسألة وفي كل بحث حتى أن كتب العلماء ذاتها تناقلها تلامذتهم منهم بالسند المتصل جيلاً بعد جيل ، فنحن لا نشك في أن صحيح البخارى هو المتداول الآن بين المسلمين ؛ ألفه الإمام البخارى ، لأنه روى عنه بالسند المتصل جيلاً بعد جيل وهذه ميزة لا توجد في مؤلفات العلماء من الأمم الأخرى ، حتى ولا في كتبهم المقدسة ، وقد ألف أحد علماء التاريخ في العصر الحاضر كتاباً في أصول الرواية التاريخية اعتمد فيه على قواعد مصطلح الحديث واعترف بأنها أصح طريقة علمية حديثة لتصحيح الأخبار والروايات .

وعلم مصطلح الحديث يبحث عن تقسيم الخبر إلى صحيح وحسن وضعيف ، وتقسم كل من هذه الثلاثة إلى أنواع ، وبيان الشروط المطلوبة في الراوى والمروى وما يدخل الأخبار من علل واضطراب وشدوذ وما ترد به الأخبار وما يتوقف فيه منها إلى أن تعضد بمقومات أخرى وبيان كيفية سماع الحديث وتحمله وضبطه وآداب المحدث وطالب الحديث وغير ذلك مما كان في الأصل بحوثاً متفرقة ، وقواعد قائمة في نفوس العلماء في القرون الثلاثة الأولى ، إلى أن أفرد بالتأليف والجمع والترتيب شأن العلوم الإسلامية الأخرى في تطورها وتدرجها .

وقد كان أول من ألف في بعض بحوثه على بن المديني شيخ البخاري ، كما تكلم البخاري ومسلم والترمذي في بعض أبحاثه في رسائل مجردة لم يضم بعضها إلى بعض .

ثالثاً - علم الجرح والتعديل :

ومن ثمار هذه الجهود المباركة علم الجرح والتعديل ، أو علم ميزان الرجال . وهو علم « يبحث فيه عن أحوال الرواة وأمانتهم وثقتهم وعدالتهم وضبطهم أو عكس ذلك من كذب أو غفلة أو نسيان ، وهو علم جليل من أجل العلوم التي نشأت عن تلك الحركة المباركة ؛ لا نعرف له مثيلاً أيضاً في تاريخ الأمم الأخرى ، وقد أدى إلى نشأة هذا العلم حرص العلماء على الوقوف على أحوال الرواة ، حتى يميزوا بين الصحيح من غيره ، فكانوا يختبرون بأنفسهم من يعاصرونهم من الرواة ، ويسألون السابقين ممن لم يعاصروهم . . . ويعلنون رأيهم فيهم دون تحرج ولا تأثر ، إذ كان ذلك ذباً عن دين الله وسنة رسوله ﷺ . وقد قيل للبخاري : إن بعض الناس ينقمون عليك التأريخ . يقولون : فيه اغتياب الناس فقال : « إنما روينا ذلك رواية ولم نقله من عند أنفسنا » . لقد قال النبي ﷺ : « بِئْسَ أَخُو الْعَشِيرَةِ » وقد ابتدأ الكلام عن الرواة توثيقاً وتوهيناً منذ عصر صغار الصحابة كابن عباس (٦٨) (١) ، وعبادة ابن الصامت (٣٤) ، وأنس بن مالك (٩٣) . ثم من التابعين سعيد بن المسيب (٩٣) ، والشعبي (١٠٤) ، وابن سيرين (١١٠) . ثم تنال الأمر فنظر في الرجال شعبة (١٦٠) وكان مثبِتاً لا يروى إلا عن ثقة ، والإمام

(١) أئى المتوفى سنة ٦٨ هجرية .

مالك (١٧٩) . ومن أشهر علماء الجرح والتعديل في هذا القرن الثاني
معمّر (١٥٣) ، وهشام الدستوائى (١٥٤) ، والأوزاعى (١٥٦) ،
والثورى (١٦١) ، وحماّد بن سلمة (١٦٧) ، والليث بن سعد (١٧٥) .

ونشأت بعد هؤلاء طبقة أخرى كابن المبارك (١٨١) ،
والفزارى (١٨٥) ، وابن عيينة (١٩٧) ، ووكيع بن الجراح (١٩٧) . ومن أشهر
علماء هذه الطبقة يحيى بن سعيد القطان (١٨٩) ، وعبد الرحمن بن
مهدي (١٩٨) وكانا حجتين موثوقين لدى الجمهور ؛ فمن وثقاه قبلت
روايته ، ومن جرّحاه ردت ؛ ومن اختلفا فيه رجع الناس إلى ما ترجح
عندهم .

ثم تلاهم طبقة أخرى من أئمة هذا الشأن منهم يزيد بن
هارون (٢٠٦) ، وأبو داود الطيالسى (٢٠٤) ، وعبد الرزاق بن
همام (٢١١) ، وأبو عاصم النبيل بن مخلد (٢١٢) .

ثم ابتدأ تصنيف الكتب في الجرح والتعديل ، ومن أوائل الذين
ألفوا وتكلموا في هذه الطبقة يحيى بن معين (٢٣٣) ، وأحمد بن حنبل
(٢٤١) ، ومحمد بن سعد كاتب الواقدي وصاحب الطبقات (٢٣٠) ،
وعلي بن المديني (٢٣٤) . ثم تلاهم بعد ذلك البخارى ومسلم . . وأبو زرعة
وأبو جاتم الرازيان ؛ وأبو داود السجستاني ؛ وتتابع العلماء بعد ذلك حتى
أواخر القرن التاسع الهجرى طبقة بعد طبقة تؤلف وتبحث في الرجال
وتتجرى أمر الرواة حتى لا يعسر عليك أن تجد في مؤلفاتهم تاريخ أى
رجل يمر بك اسمه في كتب الحديث .

رابعاً - علوم الحديث :

وثمة علوم أخرى استازمتها دارسة السنة وراويتها والدفاع عنها وتحقيق أصولها ومصادرها . . وقد أوصلها أبو عبد الله الحاكم في كتابه (معرفة علوم الحديث) إلى اثنين وخمسين علماً ، وأوصلها النووي في (التقريب) إلى خمسة وستين علماً ، نذكر أهمها فيما يلي ليتبين مقدار دقة علماء السنة في نقلها وتحقيقهم في ضبطها ودأبهم على صيانتها .

١١ - معرفة صدق المحدث وإتقانه وثبته وصحة أصوله وما يحتمله سنه وحاله من الأسانيد وغير ذلك ، من غفلته وتهاونه بنفسه وعلمه وأصوله .

١٢ - معرفة المسانيد من الأحاديث : قال الحاكم : وهذا علم كبير ، لاختلاف أئمة المسلمين في الاحتجاج بغير المسند ... والمسند من الحديث أن يرويه المحدث عن شيخ يظهر سماعه منه لمن يحتمله . وكذلك سماع شيخه من شيخه إلى أن يصل الإسناد إلى صحابي مشهور إلى رسول الله ﷺ .

١٣ - معرفة الموقوفات من الآثار : وذلك مثل الذي أخرجه الحاكم عن المغيرة بن شعبة قال : كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرعون باباً بالأظفير ، قال الحاكم : هذا حديث يتوهمه من ليس من أهل الصنعة مسنداً للذكر رسول الله ﷺ وليس بمسند ، فإنه موقوف على صحابي حكى عن أقرانه من الصحابة فعلاً وليس يسنده واحد منهم .

٤ - معرفة الصحابة على مراتبهم : فإنهم - على ما ذكر الحاكم - اثنتا عشرة طبقة أولها من أسلم بمكة وآخرها صبيان وأطفال رأوا رسول الله ﷺ يوم الفتح وفي حجة الوداع وعدوهم من الصحابة .

٥ - معرفة المراسيل المختلف في الاحتجاج بها : وهذا نوع من علم الحديث صعب قلما يهتدى إليه إلا المتبحر في هذا العلم .

٦ - معرفة المنقطع من الحديث : وهو غير المرسل ؛ وقلما يوجد في الحفاظ من يميز بينهما ، ثم ذكر أنه ثلاثة أنواع وضرب لكل نوع مثلاً :

الأول : أن يكون في السند رجلان مجهولان لم يسميا ولم يُعرفا .
الثاني : أن يكون في إسناده رجل غير مسمى ولكنه عرف من طريق آخر .

الثالث : أن يكون في الإسناد راوٍ لم يسمع منه الذي يروي عنه الحديث قبل الوصول إلى التابعي الذي هو موضع الإرسال ولا يقال لهذا النوع مرسل إنما يقال له منقطع .

٧ - معرفة المسلسل من الأسانيد : فإنه نوع من السماع الظاهر الذي لا غبار عليه وهو أنواع ، فقد يكون التسلسل بلفظ معين عند التحديث في جميع رجال السند كأن يقولوا جميعاً « حدثنا » أو « سمعته يقول » أو شهدت على فلان أنه قال ، وقد يكون التسلسل لفعل معين يفعله كل شيخ مع تلميذه ، كالحديث المسلسل بالمصافحة ، وهكذا .

٨ - معرفة الأحاديث المعنونة : والتي ليس فيها تدليس ، وهي متصلة بإجماع أئمة النقل على تورع رواتها عن أنواع التدليس ، وذكر الحاكم مثلاً له حديثاً عن جابر بن عبد الله ثم قال : هذا حديث رواه مضرّيون ثم مدنيون ومكيون وليس من مذهبهم التدليس فسواء عندنا ذكروا سماعهم أو لم يذكره .

٩ - معرفة المعضل من الروايات : ما سقط من إسناده اثنان فصاعداً على التابع ، ومنه ما يرسله تابع التابع وهو غير المرسل .

١٠ - معرفة المدرج في حديث رسول الله ﷺ من كلام الصحابة وتمييز كلام غيره من كلامه ﷺ .

١١ - معرفة التابعين : وهذا نوع يشتمل على علوم كثيرة فإنهم على طبقات في الترتيب ، ومهما غفل الإنسان عن هذا العلم لم يفرق بين الصحابة والتابعين ، ثم لم يفرق بين التابعين وأتباع التابعين ، ثم ذكر الحاكم طبقاتهم (وهي خمسة عشرة طبقة) أولهم من لحق العشرة الذي شهد لهم رسول الله ﷺ ، كقيس ابن أبي حازم ، وأخرهم من لقي أنس بن مالك من أهل البصرة وعبد الله بن أبي أوفى من أهل الكوفة ، والسائب بن يزيد من أهل المدينة ، وعبد الله بن الحارث بن جزء من أهل مصر ، وأبنا أمامة الباهلي من أهل الشام .

١٢ - معرفة أولاد الصحابة : فإن من جهل هذا النوع اشتبه عليه كثير من الروايات ، وأول ما يلزم المحدث معرفة من ذلك أحوال سيد البشر ﷺ وأحوال أصحابه ومن ضحت الرواية عنه منهم ، ثم بعد هذا معرفة أولاد كبار الصحابة وغيرهم ، ثم معرفة أولاد

التابعين وأتباع التابعين وغيرهم من أئمة المسلمين ، فإن هذا علم كبير ونوع بذاته من أنواع الحديث .

١٣ - معرفة علم الجرح والتعديل : وهما في الأصل نوعان كل نوع منهما علم برأسه وهو ثمرة هذا العلم والمرقاة الكبيرة منه . وقد تكلم عنه كما تكلم عن أصح الأسانيد وأوهاها .

١٤ - معرفة الصحيح والسقيم : وهو غير الجرح والتعديل قرب إسناد . يسلم من المجروحين غير مخرج في الصحيح .

١٥ - معرفة فقه الحديث : إذ هو ثمرة هذه العلوم وبه قوام الشريعة ، ثم ذكر أسماء عدة من أئمة الحديث أضافوا إلى رواية الحديث الفقه بها كابن شهاب الزهري وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي وعبد الله بن المبارك وسفيان بن عيينة وأحمد بن حنبل وكثيرين .

١٦ - معرفة ناسخ الحديث من منسوخه : وقد ذكر أمثلة كثيرة لأحاديث منسوخة وأخرى ناسخة .

١٧ - معرفة المشهور من الأحاديث المروية عن رسول الله ﷺ قال الحاكم : والمشهور من الحديث غير الصحيح ، قرب حديث مشهور لم يخرج في الصحيح ، وضرب لذلك أمثلة .

١٨ - معرفة الغريب من الحديث : وهو أنواع : فنوع منه غرائب الصحيح وهو ما يتفرد به راوٍ ثقة ومنه غرائب الشيوخ وذكر لذلك مثلاً حديثاً « لا يبيع حاضر لباد » . فقال : هذا حديث غريب لمالك بن أنس عن نافع وهو إمام يجمع حديثه . تفرد به

الشافعي وهو إمام مقدم لا نعلم أحداً حدث به عنه غير ربيع
ابن سليمان وهو ثقة مأمون .

١٩ - معرفة الأفراد من الأحاديث وهو على ثلاثة أنواع :

الأول : معرفة سنة رسول الله : التي يتفرد بها أهل مدينة واحدة
عن الصحابي ، كأن يرويه كوفيون من أول السند إلى
آخره أو مدنيون وهكذا .

الثاني : أحاديث يتفرد بروايتها رجل واحد عن إمام من الأئمة .
الثالث : أحاديث لأهل المدينة تفرد بها عنهم راوٍ من أهل مكة
مثيلاً .

٢٠ - معرفة المدلسين : الذين لا يميّز من كتب عنهم بين ما سمعوه
وما لم يسمعه . وقال الحاكم : وفي التابعين وأتباع التابعين إلى
عصرنا هذا جماعة ، ثم ذكر أنواع التدليس وهي ستة ، وذكر
لكل نوع أمثلة .

٢١ - معرفة علل الحديث : وهو علم قائم برأسه ، غيز الصحيح أو
السقيم ، والجرح والتعديل .

٢٢ - معرفة السنة المتعارضة : فيحتاج بعض المذاهب بإحداها ويحتاج
غيرهم بالأخرى ، وقد ذكر لذلك أمثلة من أحاديث صححت عن
رسول الله ﷺ أنه كان في حجة مُقَرَّداً وأحاديث أُخرى صحيحة
أنه كان يتمتعاً ، وأحاديث أُخرى أنه كان قارناً . فاختار أحمد
وابن حزيمة التمتع ، واختار الشافعي الأفراد ، واختار أبو حنيفة
القمران .

٢٣ - معرفة الأخبار التي لا معارض لها بوجه من الوجوه ، وذكر لذلك أمثلة كثيرة .

٢٤ - معرفة زيادات ألفاظ فقهاء في أحاديث ينفرد بالزيادة فيها راوٍ واحد .

٢٥ - معرفة بعض الرواة : وقد ذكر الحاكم نصوصاً كثيرة عن أئمة الحديث يذكرون فيها مذاهب بعض الرواة لتحذير الناس منهم .

٢٦ - معرفة التصحيقات في المتون : أي خطأ الإملاء والنقط في النصوص فقد زلق فيها جماعة من أئمة الحديث وذكر لذلك أمثلة .

٢٧ - معرفة التصحيقات في الأسانيد : وقد ذكر لذلك أمثلة كثيرة .



(و) درجات الحديث

صحيح . حسن . ضعيف

قالصحيح : هو ما اتصل سنده براويه العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه ؛ وسلم من الشذوذ والعلة (١) . (ويسمى الصحيح لذاته) .

وثمة نوع آخر منه (ويسمى الصحيح لغيره) وهو الذي جاء

(١) العدل : هو الرجل المسلم الصالح الذي لا تعرف منه معصية ..
الضابط : هو الرجل المسلم الحافظ الذي لا يخطئ في رواية الحديث إلا نادراً ..
الشذوذ : هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه ... أو لمن هم أكثر منه عدداً .
العلة : هي كل سبب يقترح في ثبوت الحديث .

ولا يتمكن من معرفة العلة ومن الشذوذ إلا المتمكنون في هذا العلم الشريف الجامعون لألقابها ،
والحديث وطرقه .

بإسناد حسن وآخر ضعيف لم يشتد ضعفه فيرتقى الحديث بمجموعهما إلى درجة الصحيح لغيره . . . أى بسبب مساندة الإسناد الضعيف للإسناد الحسن .

ولم يستوعب الصحيح من الحديث في كتاب واحد مطلقاً ؛ وإنما جمعت الكتب الستة جملة كبيرة منها : - صحيح البخارى . وصحيح مسلم . وسنن أبي دواد والنسائى وجامع الترمذى وسنن ابن ماجه - وفاتها غير قليل منه ، ويوجد مبثوثاً في كتب المسانيد والفوائد والأجزاء الحديثية وكتب الحديث الكثيرة الأخرى .

والحسن : تعريفه تعريف الصحيح لذاته... إلا أن أحد رواته خف حفظه عن حفظ العدل الضابط... (وهذا يسمى الحسن لذاته). وثمة نوع آخر منه . . . (ويسمى بالحسن لغيره) .

وهو الذى يأتى من طرق متعددة ، فى مفرداتها ضعف يسير : فيرتقى الحديث بها للدرجة الحسن لغيره بل وإلى درجة الصحيح لغيره أحياناً وذلك إذا كثرت أسانيده .

وهو حجة عند أهل العلم ؛ كالصحيح ، إلا أنه يصبح مرجوحاً عند التعارض مع الصحيح ؛ ويرجع الصحيح عليه .

والضعيف : هو الذى لم تتوفر فيه شروط الصحيح ولا الحسن .
وأنواعه ثلاثة ضعيف ، وضعيف جداً ، وموضوع .

* * *

القاب تشمل الصحيح والحسن

الجيد والقوى والمقبول بل هو أحسن من ذلك .
الفاظ يراد بها تارة الحسن وتارة الصحيح ؛ وإنما تستعمل هذه
التعبيرات لتردد نظر الناظر في الحديث بين كونه حسناً أو صحيحاً .

المعروف : هو ما يقابل المنكر .

المحفوظ : هو ما يقابل الشاذ .

المواتر : هو ما رواه جمع عن جمع يستحيل في العادة تباطؤهم على
الكذب ، من أول السند إلى منتهاه على أن لا يخل هذا الجمع
في طبقة من طبقات السند (١) .

بملاحظة : إذا أردت رواية حديث لا تعرف صحته من ضعفه فلا تقل :
قال رسول الله ﷺ كذا (بصيغة الجزم) ؛ ولكن قل « روي كذا »
أو « بلغنا كذا » وعليك عندما لا تذكر اللفظ بعينه وتروى معناه
أن تقول « معنى الحديث » أو « أو كما قال ﷺ » . . الخ .

* * *

(١) انظر كتابا تدريب الراوى للسيوطى .

ألقاب تشبه الصحيح والحسن والضعيف

- المسند : ما اتصل بسنده من أوله إلى منتهاه مرفوعاً إلى النبي ﷺ .
- المتصل : ما اتصل بسنده سواء أكان مرفوعاً للرسول أو موقوفاً .
- المرفوع : ما أضيف للرسول سواء أكان متصلاً أو منقطعاً .
- المعنن : ما قيل في سنده عن فلان عن فلان .
- المؤنن : ما قيل في سنده حدثنا فلان أن فلاناً (ويعتبر متصلاً كالذي قبله إلا إذا كان قائله معروفاً بالتدليس) .
- المدرج : كلام للراوى أدرج في الحديث الشريف - كأن يروى ما يشبه الشرح والتوضيح ويتوهم أنه من الحديث .
- المشهور : ما له طرق محضرة بأكثر من اثنين وهو المستفيض عند بعضهم وقد يطلق على ما اشتهر على الألسنة فيشمل ما له إسناده واحد بل وما ليس له إسناده أصلاً .
- الغريب : ما رواه راوٍ واحد منفرداً أو أنه انفرد بزيادة في متنه أو إسناده .
- المصحف : ما وقع في إسناده أو متنه تصحيف (وهو خطأ الإملاء) .
- المسلسل : ما تتابع رجال إسناده على حالة واحدة كأن يقولوا جميعاً « حدثنا » أو « سمعت » .
- الغالى : هو الإسناد الذى يقرب به الراوى من رسول الله ﷺ مع اتصال الإسناد .
- النازل : هو الإسناد الذى يبتعد به الراوى عن الرسول بكثرة عدد الرواة بينه وبين الرسول .
- وهناك أصناف أخرى أضربنا عن ذكرها رغبة في الاختصار .

المرسلي : هو ما رفعه التابعي إلى الرسول ﷺ من قول أو فعل أو تقرير ، وهو غير حجة عند المحدثين إلا إذا عضده غيره .



ألقاب تشبه الضعيف

الموضوع : هو المكذوب المختلق على الرسول ﷺ وهو مفروض مطلقاً .

المقلوب : ما تبدل فيه راوٍ بآخر من طبقتة أو ركب إسناد متنه على

متن آخر ويسمى أيضاً : المركب . وقد يكون القلب في المتن

كقول الراوى « وليضع ركبته قبل يديه » والصحيح

« يديه قبل ركبته » . - عند السجود -

المشاذ : ما رواه الراوى المقبول مخالفاً لرواية من هو أحفظ منه

أو من هم أكثر عدداً .

المنكر : ما تفرد به الراوى الضعيف .

المعلل : ما كان ظاهره السلامة وعُرفت فيه علة بعد التفنيش .

المضطرب : هو الذى يروى بأوجه مختلفة متقاربة بحيث لا يمكن

ترجيح بعضها على بعض .

الموقوف : هو المروى عن الصحابة قولاً لهم أو فعلاً لهم (لا عن رسول

الله ﷺ) .

المقطوع : هو ما كان بين قول التابعين أو من دونهم .

المختزل : هو ما سقط من إسناده اثنان فأكثر على التوالي .

المشروك : هو ما ينويه منتهم بالكذب ولا يُعرف إلا من جهته .

المنقطع : هو ما لم يتصل إسناده ؛ سواء سقط منه صحابي أو غيره .
أو فيه راوٍ لم يثبت سماعه من يروى عنهم .

المبلس : هو أن يروى الراوى عن عاصره ولم يلقه أو عن القية -
ولم يسمع منه - على وجه يولم سماعه .

* * *

الأعاصير في وجه السنة :

إذا انتهينا من مراحل تحقيق صحة الحديث الشريف على ضوء
النهج المتقدم ذكرها والتي أفنى علماء المسلمين أعمارهم في دراستها
وتحصيلها .

ومن ذلك دراسة متن الحديث (أي نصه وإلفاظه) .

سند الحديث (أي طريقة رفعه إلى النبي ﷺ) .

الحديث (أي أحوال رواته ومن تولوا نقله إلى الأجيال التالية) .

إذا انتهى الأمر من كل تلك المراحل المعقدة وثبتت صحة الحديث

ونفيت عنه العلل والجهالة والخلط والنسيان ونحوه . فقد تواجه هذا

الحديث عقبات شتى تضعف فاعليته أو تقضي عليها .

فمن ذلك :

● رفض التصديق . . . بعد كل تلك الجهود . . . دون أي دليل وهذا

ما يفعله المعاندون وهو من الزندقة .

● رفض السنة أصلاً . . كالذي يقول « نؤمن بفعل النبي دون قوله »

أو الذي يقول « نؤمن بالقرآن دون الحديث » وهذا من الكفر

الصريح لأنه ينطوي على تكذيب القرآن نفسه .

● رفض الرواة . . . لخصومة تاريخية حصلت في زمن الفتنة بعد مقتل عثمان . . . فقد قسّمت بعض الفرق الراضية رجال الحديث من الصحابة إلى قسمين : قسم اعتبرتهم من العدول وهم الذين ناصروا علياً . . . وقسم اعتبرتهم من غير المسلمين وهم الذين لم يفعلوا ذلك .

● رفض حجة المنقول كله . . . وهؤلاء من المتشدقين وتلاميذهم من المرتدين الذين لا يؤمنون بالغيب ولا يقيمون الصلاة ، فقوله تعالى « وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ » (١) يدخل في ذلك إنكار القرآن والسنة والبعث والنشور .

● وأصحاب تلك المذاهب لا يعلنون تلك الآراء صراحة . . . وإنما يتسترُونَ وراء أشياء أخرى كمحبة آل البيت . . . وكالبحث العلمي - وكالترقى والتطور وأحياناً يلجأون للطعن في أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) والطعن في أحاديث أبي هريرة كلها - وفي شخص أي بكر وعمر ابن الخطاب وعثمان وأمثالهم من كبار الصحابة . . . أو في شخص البخاري ومسلم أو في تدوين السنة ذاتها إلى غير ذلك من الحيل .

ولكن أهل العلم لا يبالون بكل ذلك ويذكرون قول الله تعالى لنبيه عليه السلام « قُلْ إِنِّي هَدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيمًا مِثْلَ آبَائِهِمْ حَنِيفًا ، وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ » (٢) .



على أن الذين أنكروا ثلاثة أرباع الأحاديث الصحيحة قاموا [بوضع مثلها من عند أنفسهم افتراء على رسول الله ، أو تبصيقاً ببعض أئمتهم وهم منها براء ، أو إزالتها منقطعة لاتصل لمقام الرسول بل تقف عند جعفر الصادق أو الحسين بن علي فقط ، وهذا مرفوض عند عامة المسلمين . . فلا يؤخذ الندين إلا عن الله ورسوله .



بين الفقه والحديث :

يقول علماء الحديث إنه إذا صح الحديث الشريف وجب الأخذ به ، وأن للحديث حجية القرآن في وجوب العمل به .

وهذا الكلام حق . . . لكن له تفصيلاً يجب الانتباه إليه .

فلا يستطيع كل تلميذ وكل عامي وكل طالب علم أن يميز بين الناسخ والمنسوخ ولا بين ما فيه شبهة التعارض ولا بين الحديث والقرآن الكريم وكذلك فإن القاعدة السابقة ينبغي أن تؤخذ بتحفظ شديد . ومن أجل ذلك قام فقهاء الإسلام - منذ العصر الأول - يجتهدون في تحرير الأحكام من دراسة الحديث الواجد مقارنةً بأشباهه ونظائره في الحكم . ومقارنةً بأحكام القرآن الكريم ، ومفسراً على ضوء أقضية النبي ﷺ وفعله ، وأقضية الصحابة والتابعين واعتبارات شتى لا مجال لتفصيلها . . . ذلك هو علم الفقه .

وليس من العدل إذن ولا من العقل أن نتجاهل هذا التراث الهائل الكريم ونتسرع في استنباط الحكم الشرعي لمجرد التقاط أي حديث نراه صحيحاً أو نظنه حجة وحده

وبهذه الهمم العالية والمناهج الدقيقة حفظ الله سنة نبيه ﷺ وقد ورثنا نحن من ذلك ثروة هائلة لا يقل ما دون منها في اللغة العربية وحدها عن خمسمائة مجلد . . . وصار علم الحديث علماً قائماً بذاته ؛ له في كل عصر قوم متخصصون؛ فسقطت بذلك حجة القائلين بأن الحديث النبوي قد اختلط - إنما هو الانعزال عن دراسة السنة ؛ أو الكسل عن تناول مراجعتها- وصدق الله إذ يقول : « الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ ، وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ * الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ ، فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ » (١) .
أبها القارئ الكريم . .

على ضوء هذا العلم الشريف جرينا في هذا الكتاب .
فرجعنا إلى أكثر من أربعين مجلداً في علم الحديث الشريف وأنتقينا لك ما ثبت إسناده واستقام متنه ؛ وأرحناك من مئات - إن لم نقل آلاف - الأحاديث الضعيفة ، فخذها شاكرًا لله تعالى . . . وداعياً لإخوانك بالخير - والله حسبنا ونعم الوكيل

* * *